“War: a perfect storm is brewing”, Op-ed in CNN Business Arabic (Arabic & English), 3 Apr 2026

Dr. Nasser Saidi’s oped appeared in a CNN Business Arabic article titled “الحرب.. عاصفة عاتية تلوح في الأفق” on 3rd April 2026. **Both Arabic and English versions are posted below.**

الحرب.. عاصفة عاتية تلوح في الأفق

تتسم الحرب الدائرة في المنطقة بتعدد جوانبها، إذ تترتب عليها تداعيات اقتصادية وأمنية ومالية ونقدية وبيئية واجتماعية واقتصادية.

وستترتب هذه التداعيات على مدة الصدمة (أسابيع، أو أشهر، أو سنوات)، ونطاقها (الأنشطة، أو الدول، أو الإقليم، أو العالم)، وشدتها، وعمقها، ومدى تأثر البنية التحتية الأساسية.

ولا تزال الصدمات غير المسبوقة وتداعياتها تتكشف، مع تزايد حالة عدم اليقين بشأن النتائج.

تفاقم الشكوك

شهد العام الماضي، منذ اندلاع الحروب التجارية العالمية في أبريل نيسان 2025، ارتفاعاً حاداً ومستويات غير مسبوقة من عدم اليقين في السياسات الاقتصادية والتجارية، التي تتفاقم الآن بفعل تصاعد المواجهات الجيوسياسية وحالة عدمٍ اليقين.

وقد زاد عام 2026 من الضغط على أمن الطاقة العالمي نظراً لتعطل حركة الملاحة في مضيق هرمز، إذ تمثل التدفقات التجارية عبر هرمز نحو 40% من صادرات النفط الخام العالمية، و30% من صادرات غاز

البترول المسال، و20% من صادرات الغاز الطبيعي المسال.
تصف وكالة الطاقة الدولية هذا الوضع بأنه «أكبر اضطراب في الإمدادات في تاريخ سوق النفط العالمي»، وبالإضافة إلى النفط تتأثر إمدادات المدخلات الحيوية، من الألومنيوم إلى الهيليوم والكبريت والأسمدة (اليوريا والأمونيا والفوسفات)، ما يؤدي إلى مزيد من ارتفاع الأسعار، وتداعيات ضخمة على أسواق الزراعة والغذاء، وقطاعات السيارات وأشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي.

تحديات وحلول

يؤثر الدمار والاضطرابات وحالة عدم اليقين على القطاعين العام والخاص، فبالنسبة للقطاع الخاص يتمثل التحدي الحالي في الأجل القصير في التكيف مع الاضطرابات (بما في ذلك العمل من المنزل) وتدمير البنية التحتية الأساسية (النقل والطاقة والمياه)، أما التحدى التالي فيتمثل في مراجعة مواقع الإنتاج ومرافقه وسلاسل التوريد لتقليل المخاطر.
وتتخذ الحكومات إجراءات استباقية لمواجهة آثار الحرب من خلال سياسات الاقتصاد الكلي وغيرها من السياسات المتعلقة بالأمن والاستقرار المالي والاجتماعي والاقتصادي، وتقوم وزارات المالية والبنوك المركزية بتطبيق إجراءات وسياسات للحفاظ على استقرار الأسواق الاقتصادية والمصرفية والمالية ودعمها، بينما تتبنى الشركات المملوكة للدولة والشركات الحكومية سياسات صناعية جديدة وتطورها.
ويتم حالياً تسهيل النقل والخدمات اللوجستية عبر طرق بديلة نظراً للإغلاق شبه التام لمضيق هرمز، ومن أهم هذه الطرق ميناء ينبع السعودي، وممر الشحن بالسكك الحديدية السعودي الأردني، وخطوط الشحن الجديدة، وتوسيع شبكة النقل البري، إلى آخر هذه البدائل.
وقد وضع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إطاراً من خمسة محاور لتعزيز مرونة القطاع المصرفي والمالي، وأعلنت حكومة دبي عن حزمة دعم بقيمة مليار درهم إماراتي للقطاع الخاص، وتوضح هذه الحزمة الاستباقية أن دولة الإمارات لا تنتظر تفاقم الأزمة، بل اختارت التحرك بشكل استباقي للتخفيف من المخاطر الناشئة وتحقيق الاستقرار لآفاق النمو.

صدمات غير مسبوقة

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن الصدمات غير مسبوقة، وتتمثل غالبية هذه الصدمات في صدمات العرض، على عكس صدمات الطلب التي عادةً ما تؤثر على أسواق الطاقة، وقد تأثرت أنشطة التجارة

والتمويل في القطاعين النفطي وغير النفطي، مع تأثير سلبي محتمل واسع النطاق، بما في ذلك التأثير المالي (من انخفاض الإيرادات النفطية وغير النفطية، وزيادة الإنفاق الحكومي على الأمن والدفاع والتعويضات)، وعلى أسواق الدين والأسهم، والتجارة وميزانٍ المدفوعات، وتدفقات رأس المال مع تعديل المحافظ الاستثمارية وفقاً لتغير توقعات العائد والمخاطر والنتائج.

هناك أيضاً خطر وجودي وإبادة بيئية محتملة في حال تعرض محطات تحلية المياه ومحطات الطاقة النووية للقصف النووي، ما قد يؤدي إلى انتشار إشعاعي.

وتتفاوت درجة تأثر دول الخليج بالصدمات المختلفة، من الأكثر تأثراً (العراق، والبحرين، والكويت) إلى الأقل تأثراً (المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان)، وذلك تبعاً لمستوى اعتمادها على النفط والغاز في أنشطتها التجارية وإيراداتها الحكومية، فضلاً عن موقعها الجغرافي، إذ تتمتع دول الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بإمكانية وصول تجارتها إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي مباشرة.

أما بالنسبة لمستوردي الطاقة والغذاء في المنطقة (لا سيما مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وسوريا، وغيرها)، فإن آثار الحرب تشمل انخفاض قيمة العملة، وارتفاع التضخم، وزيادة تدفقات رأس المال إلى الخارج، وانخفاض التحويلات المالية وتدفقات رأس المال إلى الداخل، وكل ذلك يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي واحتمال حدوث أزمات ائتمانية واضطرابات في ميزان المدفوعات، وستحتاج جميع هذه الدول إلى تدخل خارجي للحصول على السيولة والتسهيلات المالية من المؤسسات الإقليمية والدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد الإفريقي.

وبالنسبة للبنان، الذي يعاني بالفعل من أزمة متعددة، فهناك دمار واسع النطاق ونزوح جماعي متكرر للسكان ما يزيد من البؤس والفقر والضغوط الاقتصادية الكلية، بما في ذلك زيادة تكلفة إعادة الإعمار.

إعادة الهيكلة

ندخل الآن مرحلة مراجعة وإعادة هيكلة للاستراتيجيات، فعلى مدى العقود الماضية برزت دول مجلس التعاون الخليجي كمراكز عالميةٍ للطاقة الأحفورية (النفط والغاز) والطاقة المتجددة أيضاً، إلى جانب الأسمدة والبتروكيماويات والألمنيوم والنقل والخدمات اللوجستية عبر موانئها ومطاراتها، واستطاعت دول المنطقة التحول إلى مراكز مالية دولية بفضل قوتها المالية وحجم صناديقها السيادية ونطاقها الواسع.

من المتوقع أن تؤدي الحرب الدائرة متعددة الأوجه إلى مراجعة

استراتيجيات وسياسات التنويع، كما حدث نتيجةً لجائحة كوفيد-19، وستُعاد هيكلة سلاسل التوريد الإقليمية والعالمية تبعاً لنتائج هذه الحرب.

تكلفة التعافي

يستمر تدمير البنية التحتية ويتزايد، بما في ذلك قطاعات الطاقة والكهرباء والمياه وتحلية المياه والتقنيات الرقمية والاتصالات والذكاء الاصطناعي والنقل والخدمات اللوجستية، ما سيُكلف مبالغ طائلة لإصلاحها وإعادة بنائها، وسيؤثر على تكلفة وسرعة التعافي من آثار الحرب.
تُقدر الخسائر الأولية في البنية التحتية للطاقة بنحو 25 مليار دولار، وستكون تكاليف إعادة الإعمار بعد الحرب باهظة، وتشمل إنشاء بنية تحتية جديدة للطاقة والمياه والنقل، وخطوط أنابيب جديدة، وأنظمة دفاعية جديدة، ومع ذلك تمتلك دول مجلس التعاونٍ الخليجي احتياطيات ضخمة وإمكانية تعبئة موارد مالية أخرى، فضلاً عن قدرة ديناميكية على الاستجابة للمتغيرات.

تم إعداد هذه المقالة لصالح CNN الاقتصادية، والآراء الواردة فيها تمثّل آراء الكاتب فقط ولا تعكس أو تمثّل بأي شكل من الأشكال آراء أو وجهات نظر أو مواقف شبكة CNN الاقتصادية.

War: a perfect storm is brewing.

The ongoing war in the region is multifaceted, with economic, security, financial, fiscal, environmental and socio-economic consequences. The effects will depend on the duration (weeks, months, years), intensity, depth and breadth (activities, countries, regional and global) of the shocks, and the extent to which core infrastructure is impacted. The unprecedented shocks and their consequences are still unfolding, with growing uncertainty as to outcomes. Already, the past year since the onset of global trade wars in April 2025, has been one of a spike and unprecedentedly high levels of economic and trade policy uncertainty, which are now being galvanised by heightened geopolitical confrontations and uncertainty.

The year 2026 has stressed global energy security given the disruption of traffic in the Strait of Hormuz: trade flows through Hormuz represent some 40% of global crude, 30% of LPG and 20% of LNG exports. The IEA is calling this “the largest supply disruption in the history of the global oil market”. Beyond oil, supplies of critical inputs from aluminium to helium, sulphur and fertilisers (urea, ammonia, phosphates) are being disrupted leading to price hikes and spilling over into the agricultural and food markets, vehicles, semi-conductor and AI industries.

The destruction, disruptions and uncertainty are impacting both the private and public sectors. For the private sector, the current and near term is one of adapting to disruption (including through WFH) and destruction of basic infrastructure (transport, power, water). The next step is reviewing production location and facilities and supply chains to reduce exposure and risk.

Governments are pro-actively rolling out measures to counter the effects of war through macroeconomic and other policies for security, financial and socio-economic stability. Governments, Ministries of Finance and central banks are rolling out measures and pursuing policies to maintain and support economic, banking and financial market stability, while SOEs and GREs adopt and develop new industrial policies. Transport and logistics are being facilitated via alternative routes given the near-closure of the Strait of Hormuz (Saudi’s Yanbu port, a Saudi-Jordan railway freight corridor, new shipping lines, expanded land transport connections etc). The CBUAE set out a five-pillar banking and financial resilience framework. Dubai government has announced a UAE Dirham 1 billion support package for the private sector. This proactive resilience package signals that the UAE is not waiting for the crisis to deepen, opting to act proactively and mitigate emerging risks and stabilise the growth outlook.

For the GCC countries the shocks are unprecedented. The

preponderance of shocks is supply shocks, unlike the demand shocks that typically affected energy markets. Activities, trade and finance of both the oil and non-oil sectors have been impacted with a broad potential negative impact, including fiscal (lower oil and non-oil revenue, increased security, defence and compensatory government spending), on debt and equity markets, trade and balance of payments, and capital flows as portfolios are adjusted to changed return/risk expectations and outcomes. There are also an existential danger and potential environmental ecocide, if desalination and nuclear power plants and facilities are hit and result in nuclear fallout.

There is also variance in the extent of vulnerability across the Gulf countries to the various shocks from the most vulnerable (Iraq, Bahrain, Kuwait) to the less vulnerable (KSA, UAE and Oman) depending on the level of dependence on O&G for activity, trade and government revenue, as well as geographical, with the UAE, KSA and Oman having access to the Red Sea and Indian Ocean for their trade.

For energy and food importers of the region (notably Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, Syria and others), the war impact includes exchange rate depreciation, higher inflation, capital outflows, reduced remittance and capital inflows, all leading to lower GDP and potential credit and balance of payments crises. All these countries will require external intervention and access to liquidity and financial facilities from the IMF, WB and AMF.

For Lebanon, already in the throes of a polycrisis, there is widespread destruction and repeated massive displacement of population adding to misery, poverty and macroeconomic pressures, including adding to the cost of reconstruction.

We are entering a period of review and reconfiguration of strategies. Over the past decades the GCC emerged as global hubs for both fossil fuel energy (O&G), and renewable energy,

along with fertilisers and petrochemicals, aluminium, transport & logistics through their ports and airports and international financial hubs through their financial centres and the size and reach of their SWFs. The ongoing multifaceted war will lead to a review of diversification strategies and policies, as happened as a result of the Covid pandemic. Regional and global supply chains will be reconfigured depending on the outcomes of the ongoing war.

Destruction of infrastructure is ongoing and growing-including energy, power, water & desalination, digital/telecom/AI, transport & logistics- which will be costly to repair and reconstruct and affect the cost and speed of recovery from war. Initial estimates of energy infrastructure damages are running at $25 billion. Post-war reconstruction costs will be massive, involving new energy, water and transport infrastructure, new pipelines, and new defence systems. However, the GCC have massive reserves and access to financial resources that can be mobilised and dynamic ability to respond.